

## مشروع توصية

لجنة الشئون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

بشأن دعم مجتمعات وبرلمانات البلدان التي هي في طور التحول الديمقراطي

مقدمة من قبل توفية صيفي، الرئيسة

1. ترى أن البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً تتحمل المسؤولية الإستجابة لتطلعات المواطنين في العيش بكرامة في دولة قانون التي تضمن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
2. تعتبر أن التغييرات الديمقراطية الجارية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط توفر فرصة تاريخية لجعل السياسات تتماشى مع احتياجات الشعوب؛ تحقيقاً لهذه الغاية، فإن البرلمانات مدعوة إلى وضع إطار تشريعي يسمح للمجتمع المدني بلعب دوره كشريك في الحوكمة بالكامل؛
3. تعتقد أنه يجب أن يتم تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الجارية من قبل برلمانات قوية لديها موارد بشرية وبنية تحتية كافية ومستقلة مالياً؛ لذا تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى زيادة عروض تبادل الممارسات الجيدة والشراكات والدعم التقني بغرض تعزيز قدرة البرلمانات على الشاطئ الجنوبي وفقاً للاحتياجات المحددة باتفاق مشترك؛
4. تُذكر في هذا السياق بأن هناك حاجة إلى تدابير تحفيزية لضمان التمثيل الكامل للمرأة في القوائم الانتخابية وفي الهيئات البرلمانية؛ توصي أيضاً بإجراءات محددة الهدف لاتاحة الأحزاب السياسية للشباب وبالتالي اغتنام الالتزام السياسي الذي أثبتوه وجوده لديهم منذ الثورات العربية؛
5. تعتقد أنه بواسطة إقامة أنظمة ديمقراطية مستدامة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط فقط إطلاق كامل امكانية الاتحاد من أجل المتوسط لتنفيذ مشاريع لمصلحة المواطنين؛ ترى، في الوقت نفسه، أنه يجب تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التي جرى الموافقة عليها دون تأخير، على الرغم من القيود التي تفرضها الأزمة المالية؛
6. تُذكر الحكومات بالالتزامات التي قطعتها في قمة الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008 وايضاً ضمن إطار شراكة دوفيل في عام 2011؛ وتشجعها على تحديد مصادر تمويل مبتكرة من شأنها أن تؤدي إلى سرعة تنفيذ هذه المشاريع؛
7. تدرك أن استمرار الصراعات بين بعض الدول في المنطقة يشكل عقبة سياسية كبيرة أمام التعاون في البحر الابيض المتوسط؛ وتعتقد مع ذلك أنه ينبغي البدء بمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط القطاعية مثل خطة الطاقة الشمسية المتوسطية، ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط أو ايضاً المبادرة المتوسطية للعمل (MED 4 Jobs) على الرغم من هذه الصراعات؛ وتدعم اللجوء لاستخدام نهج ذو ابعاد متغيرة لجمع الشركاء في هذه المشاريع، دون المساس بإطار الاتحاد من أجل المتوسط.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في بروكسل في 31 مايو/أيار و 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 و 24 يناير/كانون الثاني و 11 أبريل/ نيسان 2013 كان موضوعها الرئيسي " دعم مجتمعات وبرلمانات البلدان التي هي في طور التحول الديمقراطي ".

قامت اللجنة، في البداية، باستكشاف وضع البرلمانات والأحزاب السياسية في جنوب البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى فهم أفضل للاحتياجات وللإستراتيجيات الممكنة وآفاق التعاون. ومن ثم قامت بتحديد أوجه التآزر الممكنة في دعم مجتمعات وبرلمانات البلدان التي هي في طور التحول مع الشركاء المؤسسيين، مثل مجلس أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة أنا ليند مع التركيز بشكل خاص على دعم البرلمانيات.

برزت ثلاثة مشاريع من هذا العمل:

1. عقد دورة تدريب محددة الهدف للبرلمانيات من المغرب خلال الفترة من 21-24، يناير/ كانون الثاني 2013 نظمتها البرلمان الأوروبي في بروكسل؛
2. عقد ندوة للبرلمانيات العربيات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي في يونيو/حزيران 2013 في البرلمان الاوروبي في بروكسل؛
3. إطلاق البرلمان الأوروبي لمنتدى للقادة الشباب في المغرب يتوقع انعقاده خلال عام 2013 ويأتي ليكمل الندوة التي عقدت للقادة الشباب الاوروبيين والإسرائيليين والفلسطينيين التي يتم تنظيمها كل عام في البرلمان الاوروبي منذ عام 2008.

من خلال هذه المشاريع، تود اللجنة تحفيز القيام بمبادرات مماثلة في برلمانات الاتحاد الأوروبي الأخرى. تتعلق النواحي المهمة الأخرى لعمل اللجنة فيما يلي:

- متابعة مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة
- متابعة الإصلاحات الجارية في البلدان التي هي في طور التحول الديمقراطي والعملية الدستورية في تونس على وجه الخصوص
- متابعة تطور الوضع في سوريا
- متابعة الوضع في الشرق الأوسط بعد قبول دولة فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة
- استكشاف سبل تعزيز التكامل الإقليمي في المغرب العربي